

أوراق معلوماتية

تقرير إحصائيّيّ معلوماتيّ حول أشكال من العنف في مجتمعنا

جنان عبده*

يقدم هذا التقرير معلومات مكثفة وصعبة ، حول مدى انتشار العنف والجريمة داخل مجتمعنا العربي الفلسطيني في البلاد، وحول نسبة تجريم العرب في الملفات الجنائية والقاسية ضمنها؛ وذلك مقارنة بنسبة تجريم اليهود في هذه الملفات، ومقارنة بنسبة توجّه العرب إلى الشرطة للتبلیغ.

بناء على المعطيات القاسية، يثير التقرير جملة من الأسئلة، وينبه إلى نقاط وقضايا إشكالية تتطلب معالجة فورية، للحلولة دون تردي الوضع وللحدّ من الجريمة.

معدل الجريمة وتجریم العرب

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعاً متواصلاً في معدل الجريمة في المجتمع العربي. وقد كان الارتفاع في العام 2009 هو الأعلى بينها، حيث ارتفعت بنسبة 8.4% عنه في السنة السابقة.¹ كما دلت معطيات العام 2009 على ما يلي:

- قرابة 50% من السجناء والمعتقلين الجنائيين كانوا من العرب،² وبلغت نسبتهم 40% من السجناء والموقوفين على مخالفات عنف في العائلة (في بداية شهر تشرين الثاني).³
- شكل العرب 41% من المشتبه بهم في ملفات القتل، و 36% من ملفات محاولات القتل، و 36% من ملفات الاعتداءات القاسية.⁴
- بلغ عدد حالات القتل 121 حالة، 71 منها في المجتمع العربي.⁵ من بين 12 امرأة قُتلت، كانت هناك 9 عربيات.⁶

¹ ينير رونين، تقرير مركز البحث والمعلومات في الكنيست 2010.2.23، ص. 3. يجدر بالإشارة أن التقرير المذكور اعتمد على معلومات وزارة الأمن الداخلي المسؤولة عن الشرطة. وقد طلب منها إعطاء معلومات حول الجريمة بالوسط العربي بناء على تقسيم لأنواع اعتداءات وكذلك مقارنة بالمجتمع الإسرائيلي الكلّي. لكن الوزارة اختارت عدم الكشف عن كل المعلومات حول توزيع معطيات الجريمة. ومرد ذلك إلى حساسية الموضوع وإلى أن الحديث هو عن "مواد مصنفة" (ينظر هنالك، ص 2).

² المصدر السابق، الملاحظة 9، ص. 4. من الجدير بالإشارة أن التقرير استخدم المصطلح "غير اليهود" قاصداً به العرب.

³ المصدر السابق، ص.4.

⁴ المصدر السابق، ص.3.

⁵ موقع عرب 48: خبر يوم 24.2.2010.

⁶ موقع نساء ضد العنف: خبر يوم 30.12.2009.

- نحو 41% من الملفات الجنائية ضدّ قاصرين في العام 2008 كانت ضدّ عرب⁷. وشهد العام 2008 انخفاضاً في نسبة مخالفات العنف الجسدي لدّي القاصرين اليهود، وفي المقابل حصل ارتقاع لدّي العرب.

عنف ضدّ النساء والفتّيات

تواجه النساء أشكالاً مختلفة من العنف الممارس ضدّهن.⁸ تشهد السنوات الأخيرة ارتفاعاً في مجمل التوجّهات إلى ملاجيء النساء المعنفات (وعددتها 13 ملجاً، اثنان منها لنساء عربّيات وواحد مختلط). في العام 2009، استقبلت 748 امرأة، من بينهنَّ 254 عربية (33%)⁹، مقابل 692 امرأة عام 2008.¹⁰ رغم الارتفاع في العدد الكليّ للتوجّهات، فإنَّ "66% من العربّيات لم يتم استيعابهنَّ لعدم توفر ملاجيء كافية أو أماكن شاغرة" عند التوجّه.¹¹

تستقبل خطوط الطوارئ للنساء والفتّيات العربّيات ضحايا الاعتداء الجنسي والجسدي -في جمعيّي السوار ونساء ضدّ العنف (ن.ض.ع)- سنويّاً نحو 1,400 توجّه جديد. وتشهد هذه الخطوط ارتفاعاً متواصلاً في التوجّهات من نساء وفتّيات عربّيات. في العام 2009، استقبلت السوار 747 توجّهاً واستقبلت جمعيّي "ن.ض.ع." 638 توجّهاً، مقابل 720 وَ 626 في العام 2008؛ بينما شهدت مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة العامّة في البلاد انخفاضاً في التوجّهات (استقبلت 7,793 توجّهاً عام 2008، مقابل 8,729 عام 2007).¹²

كذلك إنَّ تزوّيج القاصرات -الذى ينبع عنه وجود أمّهات قاصرات- يمكن اعتباره شكلاً من أشكال العنف ضدّ الفتّيات. وقد شهد العام 2007 تزوّيج 3,843 فتاة دون سن الثامنة عشرة. بلغ عدد القاصرات المسلمات أكثر من ضعفي اليهوديّات اللاتي زُوّجهنَّ، ولدى من هنَّ في سنِّ 16-17 بلغت الفجوة نحو أربعة أضعاف. في العام ذاته، كانت هناك 1,665 ولادة لدى قاصرات دون الثامنة عشرة، 74.7% منها كانت لقاصرات مسلمات.¹³

عنف ضدّ الأطفال

⁷ معلومات من الكتاب السنوي "الأولاد في إسرائيل 2009"، ص 23. ومما يجدر بالإشارة إليه أنَّ هذا التقرير كذلك استعمل، في الكثير من المواقع، مصطلح "غير اليهود" للدلالة على العرب.

⁸ أشارت تقارير سابقة نشرها مدى الكرمل إلى قضيّة العنف الاقتصادي ضدّ النساء.

⁹ يجدر بالإشارة أنَّ التقارير الرسمية تتبع تقسيمات لا تعكس الصورة الدقيقة لعدد النساء العربّيات. فال்�تقرير المعتمد -تقرير وزارة الرفاه للعام 2009، الصادر عام 2010- لم يشمل ضمن تعريف القومية لدى النساء العربّيات كلاً من النساء الدرزيّات والبدويّات، بل صنّفن تحت خانات أخرى. بناء على ذلك، يتحدث التقرير عن وجود 28% (لا %33) هنَّ نساء عربّيات من مجمل النساء في الملاجيء.

راجع/ي هناك، ص 5-6.

¹⁰ أورلي المجرور-لوتن. 09.11.23 - ص 8.

¹¹ موقع جمعيّة نساء ضدّ العنف: 30.12.2009.

¹² أورلي المجرور-لوتن ، مصدر سابق، 23.11.09 ص 9.

¹³ معلومات، مصدر سابق، ص 5.

خلال السنوات 2005-2008، ارتفع عدد الملفات الجنائية من نوع مخالفات ضدّ حياة البشر التي جرّت ضدّ أطفال بنسبة 715.4% من 26 إلى 212¹⁴. وشهدت الأعوام 1998-2008 ارتفاعاً بنحو 72% في عدد الملفات التي فتحت على مخالفات جنسية ضدّ أطفال داخل العائلة (من 283 ارتفعت إلى 487).¹⁵

كذلك ارتفع، في العام 2008، عدد الأطفال الذين وصلوا إلى المستشفيات وعيادات المرضى، والذين عُرِفوا على أنّهم ضحايا عنف جسديّ وجنسيّ داخل العائلة، إلى 2,716 طفلاً مقارنة بـ 1,989 طفلاً عام 2000 (ارتفاع بنسبة 36.6%)، في حالة 51% منهم كان المعتمدي أحد الوالدين، وَ 36.3% عانوا من إهمال، وَ 36% من اعتداء جسديّ، وَ 11.8% من اعتداء جنسي.¹⁶

ويتبين أنَّ الكثريين من ضحايا الاعتداءات الجنسيّة الذين وصلت شكاوّاهم إلى مراكز المساعدة كانوا دون سنِ الـ 18 لدى وقوع الاعتداء: 36% من التوجّهات إلى "ن.ض.ع."، وَ 50% من المتوجّهات إلى السوار، وَ 45% من التوجّهات إلى المراكز العامة.¹⁷

عنف ضدّ المسئّين

تشابه نسبة التبليغ حول حالات الاعتداء على المسئّين وإهمالهم، بين اليهود والعرب.¹⁸ باحتساب المعدل، من بين كلّ خمسة مسئّين، لدى العرب واليهود على حدّ سواء، ثمة واحد يتعرّض لنوع من أنواع الاعتداء، وواحد من كلّ أربعة يعاني من الإهمال. وقد ارتفعت نسبة الاعتداءات على المسئّين عام 2007 إلى 30% بالمقارنة مع سنوات خلت.¹⁹ يتضح أنَّ غالبية المعتمدين هم أفراد عائلة،²⁰ وأنَّ المسئّات العربيّات هنَّ المجموعة الأكثر تضرّراً من بين كلّ مجموعات المسئّين.

عنف في المدارس

دلت مراجعة معطيات العام الدراسي 2008 أنَّ العنف –على اختلاف أنواعه- قائم في المدارس، وفي كلّ المراحل الدراسية. إلا أنَّ هناك تفاوتاً بين العرب واليهود؛ إذ ينتشر العنف الجسديّ (والقاسي ضمنه) والعنف الجنسيّ في المدارس العربيّة انتشاراً أوسع، مقابل العنف الكلاميّ والاجتماعيّ في المدارس اليهوديّة.²¹ وبينَ بحثٍ سابق أُجْرِيَ في العام الدراسي 2003/2002 أنَّ المجتمع العربيّ يشهد كذلك تفاوتاً داخله في بعض

¹⁴ المصدر السابق، ص. 27.

¹⁵ المصدر السابق، ص. 28.

¹⁶ المصدر السابق، ص. 31.

¹⁷ أورلي المجرور-لوتن ، مصدر سابق، 23.11.2009- ص. 9.

¹⁸ دفنه سيدس-كوهن وشموليوك حزقيا، مصدر سابق، 17 حزيران 2008.

¹⁹ المصدر السابق، ص. 2.

²⁰ المصدر السابق، ص. 2.

²¹ معلومات، مصدر سابق، ص. 11.

الحالات، يعود مصدره إلى الفروق القائمة بين الطالب العرب البدو وسائر الطلاب العرب،²² فإن احتمالات التعرّض لاعتداء جسديّ صعب واردة أكثر بين الطلاب البدو. مرد ذلك إلى تجمّع عدّة "عوامل خطر" لدى هذه المجموعة تفسّر هي بدورها العنف المدرسيّ. تعاني هذه المجموعة الفقر والإقصاء الاجتماعيّ الاقتصاديّ، إضافة إلى نقص في ميالية الخدمات.

أشار البحث المذكور كذلك إلى فروق أخرى بين مجموعات مختلفة، إذ بينَ أنَّ الأولاد الذكور يتعرّضون للعنف أكثر من البنات، وأنَّ طلاب المرحلة الابتدائية أكثر تعرّضاً للعنف من طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية.²³

ونرى أنّه يمكن اعتبار ارتفاع نسبة التسرب/التسلّق لدى العرب (مقارنةً باليهود)، وإنخفاضَ نسبة مستحقي شهادة الـbaccalaureate، مؤشّرين آخرَين لمجموعات في صناعة. فقد وصلت نسبة التسرب الرسمي لدى الطلاب العرب من الصنوف التاسعة حتّى الصنوف الحادية عشرة، في العام الدراسي 2009/2008، إلى 8% مقابل 4.2% لدى اليهود.²⁴ ووصلت نسبة الطلاب الذين لم يحصلوا على شهادة بجروت من طلاب الصنوف الثانية عشرة إلى 67.6% بين العرب، وإلى 73.4% بين الطلاب البدو، مقابل 49.5% لدى اليهود.²⁵

عنف الشرطة ضدّ المواطنين العرب

يتبيّن أنَّ 7.3% من بين الأعمال الإجرامية التي تعرّضت لها الأسر الفلسطينية في إسرائيل، خلال العام 2007، جاءت من طرف أفراد الشرطة، وبخاصة في منطقة وسط البلاد (18%). ومن فحص أنواع الاعتداء الإجرامي، يتكشف أنَّ الذين تعرّضوا لتحرش واعتداء الشرطة لمرة واحدة بلغ 46.5%， وَ 17.6% لمرتين اثنين، وَ 18.4% لثلاث مرات، بينما تعرّض 17.5% لتحرش واعتداء الشرطة أربع مرات أو أكثر.²⁶

توجُّهُ العربيَّةِ الشُّرطَةِ للتَّبليغِ عنِ العنفِ والجُرمِ

يُوضح أنَّ نسبة اشتکاء العرب للشرطة عن جرائم وحالات عنف مختلفة هي نسبة منخفضة في السنوات الأخيرة. في 58.2% من حالات الاعتداء التي ارتكبت داخل المنزل، في العام 2007، لم يجر التوجّه والتبليغ في الشرطة.²⁷ ولم يقدم المسئونون العرب سوى 5% من مجمل الشكاوى التي يقدمها المسئونون بأنفسهم عن حالات

²² خوری-کسایری و عطار شفارتس، (2008) ص 204.

²³ المصدر السابق، ص 219.

²⁴ معلومات، مصدر سابق، ص 8.

²⁵ المصدر السابق، ص 10.

²⁶ الفلسطينيون في إسرائيل - المسح الاجتماعي الاقتصادي عن الفلسطينيين 2007- النتائج الأساسية (2008)، ص 332، 333.

²⁷ المصدر السابق، ص 334.

اعتداء عليهم (بما في ذلك أحداث سرقة وعنف داخل العائلة).²⁸ وقد هبط معدل شكاوى النساء العربيات للشرطة في حالات العنف الحاصلة داخل العائلة منذ هبة الأقصى من 38% في العام 2000 على نحو بالغ؛²⁹ إذ لم تقدم النساء العربيات سوى 11.8% من مجمل شكاوى العنف الحاصل داخل العائلة³⁰ (في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وأيلول من العام 2009). هذه النسبة كانت متشابهة في الأعوام السابقة أيضاً.³¹ وقدمن في الفترة ذاتها ما نسبته 8.2% من الشكاوى حول مخالفات واعتداءات جنسية.³²

تحليل المعلومات وتلخيص

تبين المعلومات التي يوردها التقرير أنَّ الجريمة والعنف -على مختلف أشكاله- قائمان في المجتمع العربي الفلسطيني، كما هما قائمان في المجتمع الإسرائيلي اليهودي في البلاد، وأنهما يحدثان في أماكن مختلفة ويمارسان ضد مجموعات مختلفة. ويُستدلُّ كذلك أنَّ معدل الجريمة آخذ في الارتفاع داخل مجتمعنا.

كما يتضح أَنَّه، بالرغم حاجة مجموعات مختلفة من الصحابيَّات العرب لتلقي الدعم والحماية، كما في حالة النساء المعنفات، ثمة نقص حاد في خدمات الحماية لهنّ، كالنقص في الملتجئ أو في الأماكن الشاغرة لدى التوجُّه، مما يُدخلهنَّ مباشرةً في دائرة الخطر، وهو ما يُرجَّح -في الأساس- ضمن مسؤولية الدولة ووزارة الرفاه، ويَطْرُح علامات استفهام حول سُلْمِ أولويَّات هذه الوزارة وكيفية توزيع ميزانيتها.

ويتبين أَنَّه مقابل الارتفاع الحاصل في الوعي والتوجُّه إلى مؤسسات الحماية والدعم المختلفة (كالملاجئ، وخطوط الطوارئ العربيَّة، ومن قبل نساء وفتيات عربيات)، فإنَّ التوجُّه إلى الشرطة للتَّبليغ نسبته منخفضة، ولا سيما في حالات العنف الحاصل داخل العائلة وفي حالات الاعتداء التي تحدث داخل المنزل. ويُستدلُّ أنَّ معدل التوجُّهات قد انخفض انخفاضاً حاداً بعد أحداث سياسية كهبة الأقصى، التي راح ضحيتها 13 مواطناً فلسطينياً برصاص الشرطة، ورغم هذا لم يقدِّم أيَّ مجرم للقضاء حتَّى اليوم. بناء عليه، يمكن أن يُعزى الانخفاض في التوجُّهات إلى الشرطة إلى انعدام الثقة بهذا الجهاز وبكيفية تعامله مع قضائاناً، إضافة إلى العنف الذي تمارسه الشرطة تجاهنا، وهو ما أشارت إليه تقارير قدمتها مؤسسات مجتمعية.³³ تتعرَّز صحة هذا القسِير حول تعامل الشرطة معنا كذلك من المعلومة التي أوردها التقرير، والتي مفادها أنَّ وزارة الأمن الداخلي والشرطة تتعاملان

²⁸ دفعة سيدس-كوهن وشموليك حزقيا، ص. 3.

²⁹ تقرير مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي. نشرة صوت النساء (تشرين الأول 2009)، ص 17.

³⁰ بنيف رونين، مصدر سابق، ص. 4.

³¹ المصدر السابق، ص. 2.

³² أورلي المجرور-لوتن، 2009.11.23، ص. 3.

³³ نذكر هنا، على سبيل المثال، اقتباساً من نشرة صوت النساء -2009 ورد فيه أنَّ "التقرير الذي قدمته لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005؛ كما وجاء في تقرير مراقب الدولة... أنَّ 60% من الجمهور العربي في إسرائيل قد فقدوا ثقفهم في جهاز الشرطة (هناك)، ص (17).

مع المعلومات حول الجريمة في المجتمع العربي كـ "معلومات مصنفة"، مما يثير تساؤلات عدّة حول سياسات هذه المؤسسة تجاهنا.

ثمة قضية أخرى أثارها التقرير، تتمثل في ارتفاع حالات العنف في المدارس، والتفاوت بأنواعه بين العرب واليهود، وبين العرب أنفسهم. فقد تبيّن أنّ الظروف القاسية التي يعيشها العرب، ولا سيّما بدو النقب، والنابعة من سياسات الإقصاء والتهميش والتمييز الحكومية، هي منبع العنف.

كلّ هذه الأمور، مجتمعة، تجعلنا نسائل الدولة ومؤسساتها المختلفة (كجهاز الشرطة ووزارة الرفاه ووزارة التربية ووزارة المالية) عن دورها في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وعن عدم السعي الجدي في سبيل الحدّ من العنف والجريمة في المجتمع العربي الفلسطيني. إن حلّ هذا الأمر لا يكون من خلال ميزانيات وبرامج هنا وهناك (وهذه كذلك تعاني نقصاً). فيما أنّ الدولة مسؤولة عن الظروف الاقتصادية الاجتماعية السياسية القاسية التي يعيشها العرب بعامة، فالعلاج يتّأّى من خلال تغيير الدولة ومؤسساتها لسياساتها تجاهنا، وهو أمر نشكّ في رغبتها بتغييره.

في المقابل، نحن لا ننكر أنّ بنية المجتمع الأبوية، وبعض الممارسات والعادات المجتمعية التي تتّبّع -مثلاً- التمييز على أساس الجنس والسن، تخلق هي بدورها وضعًا غير متكافئ بين المجموعات والشرائح المختلفة، مما يشكّل دفيئة يتعرّض فيها العنف. لكنّنا نقول إنّه أمام هذه المعطيات القاسية حول انتشار الجريمة وحول دور الدولة ومؤسساتها، لا يبقى أمامنا إلاّ أن نتحثّ مجتمعنا، أفراداً ومؤسسات وقيادات، على العمل معًا من أجل وضع الموضوع على سلم أولوياته ودراسته والعمل على الحدّ من العنف فيه.

جانب عده هي محررة مساعدة لجدل ومنسقة نشاطات المركز